

الرحب لأقلام المثقفين الثوريين الفلسطينيين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم ومنطلقاتهم . لقد أعلن ملك الأردن ، أواسط آذار (مارس) ، مشروعه الخطر بإنشاء دولة فلسطينية مشبوهة ضمن ما أسماه بالملكة العربية المتحدة . وطبيعي جدا ان تعنى « شؤون فلسطينية » ، في إعدادها القادمة ، بدراسة هذا المشروع والرد عليه وتبيان مساوئه . ولكنها ، في الوقت نفسه ، رأت ضرورة إعلان رأيها به ، ولو بشكل سريع ، في هذا العدد الذي كانت طباعته قد قاربت الانتهاء عند إعلان المشروع . وشعورا بخطورة المشروع الملكي ، من جهة ، ويكون المجلة تعبيرا عن رأي فكر الثورة الفلسطينية والمثقف الثوري الفلسطيني ، ارتأينا ألا يتولى رئيس التحرير ، ولا هيئة التحرير ، كتابة افتتاحية العدد برفض المشروع ، بل ان نوكل ذلك ، عمليا ، الى أكبر عدد من المثقفين الفلسطينيين الثوريين المتواجدين في بيروت . ولهذا الفرض دعت شؤون فلسطينية ومركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية عددا كبيرا من هؤلاء المثقفين ومن مسؤولي الثورة الفلسطينية لبحث الموضوع وإصدار بيان سياسي يمثل الفكر الفلسطيني . وقد حضر الاجتماع الذي عقد مساء السابع عشر من مارس ما يزيد على الخمسين مثقفا ومسؤولا يمثلون ما يزيد على عشرين هيئة فلسطينية ، من اتحادات نقابية ، ومراكز بحوث وتخطيط ، وفصائل الثورة الفلسطينية ومؤسساتها ، ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية وإداراتها .

وقد صدر عن المجتمعين ، بعد دراسة جماعية للمشروع دامت عدة ساعات ، البيان التالي الذي يشرفنا ان نعتبره افتتاحية شؤون فلسطينية في عددها الثامن :

واجهت القضية الفلسطينية في أكثر من مرة وفي أكثر من مرحلة مشاريع ومؤامرات عديدة للتصفية . ومنذ حرب حزيران بالذات تكاثرت هذه المشاريع بصورة ملفتة للنظر . وازاء كل مشروع منها كان شعبنا يقف بصمود معلنا رفضه ، وتمسكا بكامل حقوقه ، ومناضلا لفرض واقع وطني يحفظ القضية من الضياع . وفي ظل حركة المقاومة الفلسطينية بالذات استطاع نضال شعبنا ونضال فصائله المسلحة ان يقضي على العديد من هذه المشاريع المشبوهة ، مؤكدا الرأي الفلسطيني الذي لا يقبل المساومة ، في كافة الأوساط العربية والدولية .

وحاليا ، وبعد مشروع الملك حسين ، تواجه قضيتنا ، ويواجه شعبنا مشروعا جديدا من سلسلة المشاريع الكثيرة المشبوهة . ولكنه بالإضافة الى ذلك أخطر هذه المشاريع . فمشروع الملك حسين يمثل أولا رضوخا كاملا لشروط الاستسلام الاسرائيلية . يعترف نهائيا وبالكامل بالكيان الاسرائيلي ، ويؤدي عمليا الى الغاء حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه ، وفوق كامل ترابه الوطني .

ويستهدف المشروع ثانيا دفع طففة من العملاء ، المتعاونين مع الاحتلال الاسرائيلي ، والمتواطئين مع نظام الحكم العميل في عمان ، الى الدخول باسم الشعب الفلسطيني كطرف في عملية التسوية السياسية ، ليقوموا بالتوقيع على كافة شروط الاستسلام التي قبلها النظام الاردني في مفاوضاته السرية مع سلطة الاحتلال . فالنظام الاردني يبيع القدس ، ويريد من الشعب الفلسطيني ان يوقع على عملية البيع . والنظام الاردني يتنازل عن منطقة المثلث ، ويريد من الشعب الفلسطيني ان يعلن موافقته على هذا التنازل . وهو ايضا يوافق على المفاوضات المباشرة مع اسرائيل ، ويسعى الى دفع واشراك ممثلين « فلسطينيين » في هذه المفاوضات ليتنصل في النهاية من كل تبعات الاستسلام والتفريط بحقوق شعب فلسطين ، ضامنا في نفس الوقت ان يبقى نفوذه واستغلاله وارهابه لشعبنا في الضفتين قائما ومتصلا .